



تقرير
اللجنة المخصصة
للمؤتمر العالمي لنزع السلاح

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثانية والثلاثون
الملحق رقم ٢٨ (A/32/28)

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٧٧

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الأحوالة إلى إحدى وثائق
الأمم المتحدة

[الأصل : بالاسبانية والانكليزية
والروسية والصينية
والفرنسية]
[١٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٢٧]

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١	٨ - ١	أولاً — مقدمة
٣	٩ - ١٣	ثانياً — عمل اللجنة
٥	١٤	ثالثاً — النتيجة

المرفق

مقططفات من البيانات التي ادلّى بها ممثلو الدول
الاعضاء في المناقشة العامة في اللجنة المخصصة للمؤتمر
العالي لنزع السلاح

أولاً - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة الى اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لمنع السلاح ، بقرارها ١٩٠ / ٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، أن تبقى على اتصال وثيق بممثلي الدول الحائزة للأسلحة النووية ، من أجل الاطلاع بصورة مستمرة على موقف كل منها ، ومن أجل بحث التعلقيات واللاحظات ذات الصلة التي يمكن أن تقدم الى اللجنة ، كما تطلب اليها ، لهذه الغاية ، أن تجتمع لفترة قصيرة ، وأن تقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين وفقا للاجراء المعتمد به في اللجنة .

٢ - وكانت الجمعية العامة قد قررت ، في القرار ٣١٨٣ (٤ - ٢٨) ، الصادر في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، إنشاء لجنة مخصصة للمؤتمر العالمي لمنع السلاح (١) لتدرس جميع الآراء والاقتراحات التي أبدتها الحكومات بشأن عقد مؤتمر عالمي لمنع السلاح والمشاكل المتصلة به ، بما في ذلك الشروط الازمة لعقد مثل هذا المؤتمر ، ولتقدّم ، على أساس الاتفاق العام في الرأي ، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين . ودعت الجمعية العامة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التعاون مع اللجنة المخصصة ، أو إقامة الصلات معها ، علما بأنها ستتمتع بنفس الحقوق التي يمتلك بها أعضاء اللجنة المعينون . ودعت الجمعية العامة أيضا جميع الدول إلى أن ترسل في أقرب وقت ممكن إلى الأمين العام أية آراء ومقترنات تراها تستحق العرض من أجل الفرض المبين في هذه الفقرة ، وذلك لا حالتها إلى اللجنة المخصصة .

٣ - وكان مما قامت به الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين ، في القرار ٣٢٦ (٤ - ٢٩) المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، دعوة جميع الدول إلى موافاة الأمين العام بملحوظاتها على الأهداف الرئيسية للمؤتمر العالمي لمنع السلاح في ضوء الآراء والمقترنات المجمعة في الجزء الثاني من الموجز المرفق بتقرير اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لمنع السلاح عن سنة ١٩٧٤ (٢) .

(١) قررت الجمعية العامة أن تتألف اللجنة المخصصة من الدول الأربعين التالية، غير الحائزة للأسلحة النووية ، التي عينها رئيس اللجنة العامة بعد التشاور مع جميع المجموعات الأقلية: أثيوبيا ، والأرجنتين ، وأسبانيا ، واندونيسيا ، وايران ، وإيطاليا ، وباكستان ، والبرازيل ، وبليجيكا ، وبليغاريا ، وبوروندي ، وبولندا ، وبورو ، وتركيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وتونس ، والجزائر ، ورومانيا ، وزاير ، وزامبيا ، وسرى لانكا ، والسويد ، وشيلي ، والفلبين ، وفنزويلا ، وكندا ، وكولومبيا ، ولبنان ، وليبيريا ، ومصر ، والمغرب ، والمكسيك ، ومنغوليا ، والنمسا ، ونيجيريا ، والهند ، وهنغاريا ، وهولندا ، واليابان ، ويوغوسلافيا .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٨ . A/9628

وقررت الجمعية العامة ، في القرار ذاته ، أن تقوم اللجنة المخصصة ، وفقاً للإجراء المقرر في قرار الجمعية العامة ٣١٨٣ (د - ٢٨) ، باستئناف أعمالها ، وأن تعطى ، في أدائها المهمة الموكولة إليها ، أولوية للمممين التاليتين : (أ) أن تعدد ، على أساس اتفاق الرأي ، تقريراً تحليلياً يتضمن أية نتائج ووصيات قد ترى أن لها صلة بالموضوع ، وذلك فيما يتعلق باللاحظات الواردة علاوة بالفقرة ١ من القرار ٣٢٦٠ (د - ٢٩)؛ و(ب) أن تكون على صلة وثيقة بممثلي الدول الحائزة للأسلحة النووية لتبين على علم بما قد يستجد من تغيير في مواقف كل من هذه الدول .

٤ - وجددت الجمعية العامة ، بقرارها ٣٤٦٩ (د - ٣٠) ، ولاية اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، وطلبت منها أن تقدم تقريراً عن أعمالها إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، على أن يتضمن التقرير دراسة تحليلية للنتائج الواردة في تقرير اللجنة المقدمة إلى الدورة الثلاثين ، وكذلك ما تراه مناسباً من ملاحظات ووصيات تتصل بالتكليف الصادر إليها . وأكّد القرار من جديد ، القرار ٣٢٦٠ (د - ٢٩) بأكمله .

٥ - وعقدت اللجنة في عام ١٩٧٢ ، وفقاً لولايتها المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه ، أربع جلسات في مقر الأمم المتحدة ، في الفترة من ٤ نيسان / أبريل إلى ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢ .

٦ - وتم تعيين أعضاء مكتب اللجنة المنتخبين على النحو التالي :

(اiran)	السيد فريدون هويدا	<u>الرئيس</u> :
(بيرو)	السيد كارلوس . الزامورا	<u>نواب الرئيس</u> :
(بوروندي)	السيد ارتيمون سيمبانانيه	
(بولندا)	السيد هنريك جاروزيك	
(اسبانيا)	السيد خوان لوبيز - شيشيرى	<u>المقرر</u> :

٧ - وشارك كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في عمل اللجنة بحكم الفقرة ٣ من القرار ٣١٨٣ (د - ٢٨) . وظلت الصين والولايات المتحدة ، بموجب الفقرة ذاتها ، على اتصال باللجنة المخصصة من خلال رئيسها . وحضرت الجمهورية الديمocratique الألمانية جلسات اللجنة كمراقب .

٨ - وواصل الفريق العامل المنصأ في سنة ١٩٧٤ (٣) عمله ، وعقد جلسات في المدة من ١٢ إلى ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢ .

(٣) يتتألف الفريق العامل على النحو التالي : اسبانيا (رئيساً) ، ايران ، ايطاليا ، بوروندي ، بولندا ، بيرو ، مصر ، المكسيك ، الهند ، هنغاريا ، وقد اشترك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والسويد والنمسا وهولندا ويوغوسلافيا في الفريق العامل بصفة مراقبين .

ثانياً - عمل اللجنة

- ٩ - عقدت اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لمنع السلاح ، عملاً بالولاية الموكولة إليها بالقرار ١٩٠/٣١ ، أول جلسة من جلسات دورتها الثامنة في ٤ نيسان / ابريل ١٩٧٧ ، وبعد مناقشة عامة (انظر ٣٧/SR.37/A/AC.167) وتبادل للآراء ، قررت في جملة ما قررته أن تعقد بقية الدورة الثامنة في ١٩٧٧/سبتمبر ١ ، وأن يبقى الفريق العامل على تشكيله السابق (انظر الفقرة ٨ أعلاه) وأن يتبع نفس الإجراءات التي كان يتبعها في الماضي .
- ١٠ - وواصلت اللجنة المخصصة أعمالها في ١٢ ايلول / سبتمبر وعقدت جلستين خصصتهما لمناقشة عامة (انظر ٣٨/SR.38/A/AC.167 و ٣٩/SR.39/A/AC.167) . وأدى عدد من البلدان ببيانات أدرجت مقتطفات منها في مرفق هذا التقرير . وكان أعضاء اللجنة كذلك على اطلاع تام على المواقف التي سبق أن أعربت عنها حكومات دول أخرى بشأن الدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي لمنع السلاح (٤) .
- ١١ - وقد نظرت اللجنة المخصصة ، في جلستها الأربعين ، المعقدة في ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، في مشروع التقرير الذي عرضه عليها الفريق العامل ، واعتمدت مشروع التقرير .
- ١٢ - كذلك أقامت اللجنة المخصصة عن طريق رئيسها ، عملاً بالولاية الموكولة إليها ، اتصالاً وثيقاً مع ممثلي الدول الحائزة للأسلحة النووية لتبين على علم بما يستجد من مواقف كل منها إزاء الدعوة التي عقد مؤتمر عالمي لمنع السلاح .
- ١٣ - وقدم الرئيس إلى أعضاء اللجنة بتاريخ ٢٥ آب / اغسطس ١٩٧٧ ، المعلومات التالية بشأن تلك الاتصالات التي ترى اللجنة المخصصة أنها تشكل ، في ظل الظروف السائدة حالياً ، سمة فريدة لأعمال اللجنة (٥) :

(٤) للإطلاع على وجهات نظر الدول الأعضاء ، انظر Add.1 A/8817 و A/9628 (٢٨) ; والوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم (٢٨) A/Corr.1 A/10028 و A/31/28 ; والمرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون الملحق رقم (٢٨) A/31/28 ; والمرجع نفسه ، الجلسات العامة ، الجلسات الخامسة إلى الثانية والثلاثين ؛ و A/31/PV.20 A/0.1 و A/187 A/15 و ٧٦ و ٥١ A/AC.187/SR.37 A/20 .

(٥) تود اللجنة المخصصة أن تشير ، في هذا الصدد ، إلى الفقرة ١٥ من تقريرها إلى الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، وهي الفقرة التي جاء فيها ما يلي :

” ويعتبر ذلك في الوقت الحاضر سمة فريدة لعمل اللجنة . فليس هناك أى محفل آخر يقتصر على معالجة المشاكل المتصلة بمنع السلاح ، استطاع من الناحية الرسمية إقامة اتصالات مائلة مع جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية . وفي ظل الظروف السائدة الآن ، ومع وجود خلل أساسى في الرأى بين الدول الحائزة للأسلحة النووية (انظر الفرعثالثاً ، أدناه) حول عقد مؤتمر عالمي لمنع السلاح ، فإن دراسة عمل اللجنة المخصصة يمكن أن تولي هذه الحقيقة ما تستحقه من اهتمام ” .

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية :

يعلق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أهمية استثنائية على مسألة عقد المؤتمر العالمي لمنع السلاح ، هذا المؤتمر الذى يمكن فيه لجميع بلدان العالم ، بلا استثناء وعلى قدم المساواة ، أن تعرب عن آرائها بشأن مجموعة مشاكل نزع السلاح بأكملها ، وأن تجرى مقارنة بين هذه الآراء . فإذا نظم عقد المؤتمر العالمي لمنع السلاح تنظيمياً صحيحاً ، وتوفرت له هيئات عاملة لتأمين التحضير له تحضيراً وافياً مع التوصل إلى اتفاق عطى بشأن اتخاذ القرارات المناسبة التي تراعي مصالح جميع الدول على النحو الواجب ، أمكن لذلك المؤتمر أن يتخذ تدابير محددة فعالة ترمي إلى الحد من سباق التسلح ، محققة بذلك نجاحاً كبيراً أساسياً في حل مشكلة نزع السلاح . وبواسع اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لمنع السلاح أن توصي الجمعية العامة بأن تعهد إليها بإعداد تقرير لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لمنع السلاح بشأن البند الخاص بالدعوة إلى عقد المؤتمر العالمي لمنع السلاح تنفيذاً للقرار ١٩٠/٣١

لم يتغير موقف الصين القائل بأنه لا يمكن الدعوة لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح الا اذا تحققت بعض المستلزمات الاولية لا يجاد الظروف المفضية الى نزع سلاح حقيقي . ولن يكون عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، او الاعداد لمثل هذا المؤتمر ، مقبولا الا اذا تعمدت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ولا سيما الدولتين العظيمتين الحائزتين للأسلحة النووية ، بالالتزام التالي : (أ) بآلا تكون أول من يستعمل الأسلحة النووية ، وخاصة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ؛ (ب) وأن تنهي الدول المعنية جميع أشكال الوجود العسكري في أقاليم البلدان الأخرى . فاذا تحقق هذان الشرطان المسبقان أمكنت الدعوة الى مؤتمر عالمي لنزع السلاح بهدف واضح ، وهو النظر في مسألة الحظر الكامل والتدمير التام لجميع الأسلحة النووية .

ان عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة مكرسة لنزع السلاح ، تكون أهدافها الرئيسية تحديد المبادئ العامة السارية في مسألة نزع السلاح ، والبُت في المجالات الرئيسية التي ينبغي أن تنصب عليها الجهود في هذا الشأن ، وتعزيز فعالية آليات التفاوض القائمة ، لا يقلل بأي شكل من اهتمام فرنسا بالدعوة الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . والأمل معقود على أن يمكن في المستقبل القريب تحقيق الشروط الأساسية اللازمة لعقد هذا الاجتماع ، ولا سيما موافقة جميع الدول النووية على ذلك .

لم يطرأ أى تغيير في موقف المملكة المتحدة الذى تم الاعراب عنه في مناسبات عديدة في الماضي . فالملكة المتحدة ترى أن اشتراك جميع الدول العسكرية الهاامة ، بما في ذلك جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية ، مازال يشكل عنصرا أساسيا من عناصر عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح .

الصين :

فرنگی:

المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية.

الولايات المتحدة
الأمريكية :

لم يتغير موقف الولايات المتحدة ، القائل بأن باستطاعة الجمعية العامة أن تحيط علماً ، باتفاق الرأي ، بأن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، في الوقت المناسب ، يمكن أن يؤدي دوراً في عملية نزع السلاح . غير أن ما يشكل العقبة الرئيسية أمام التقدم في ميدان نزع السلاح ، في الظروف الحالية ، ليس الافتقار إلى محفل مناسب قبل انعدام إلى اتفاق سياسي . ومن غير المحتمل أن يتغلب مؤتمر عالمي لنزع السلاح على هذا الافتقار إلى الاتفاق ، ولذا فإن الاحتمال الأرجح هو أن يعيق الجهد المبذول للتوصل إلى اتفاقيات ملموسة بشأن مراقبة التسلن بدلاً من أن يساعد فيها . وعليه ، سيكون من السابق لأوانه الدعوة في هذا الوقت إلى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، أو تحديد موعد له ، أو بدء الاستعدادات لعقده .

ثالثا - النتيجة

٤١ - قد تود الجمعية العامة ، عند نظرها في مدى استصواب استمرار اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح في مزاولة عملها بموجب ولاية مناسبة ، في ضوء محتويات هذا التقرير والتقارير السابقة ، أن تضع في اعتبارها التوصية التي قد منها إليها اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح (٦) .

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، المطبوع رقم ٤١ ، الفقرة ١٨ ، A/32/41 .

المرفق

مقططفات من البيانات التي ادلى بها ممثلو الدول الأعضاء
في المناقشة العامة في اللجنة المخصصة للمؤتمر العالمي
لنزع السلاح (A/AC.167/SR.37-39)

المحتويات

الصفحة

٧	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
٨	بلغاريا
٩	بولندا
١١	تشيكوسلوفاكيا
١٢	الجمهورية الديمقراطية الالمانية
١٣	منغوليا
١٤	هنغاريا

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

اعلن مثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان الاتحاد السوفيaticي يؤيد عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح من أجل تمكين كل البلدان من عرض آرائها بشأن المجموعة الكاملة لمشاكل نزع السلاح . وأشار الى ان بلده قدم في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة سلسلة من الاقتراحات المحددة للحد من سباق التسلح تعكس آراء كثير من البلدان الأخرى . وقال ان الجهد الرامي الى كبح جماح سباق التسلح يجب ان تكون عالمية ، ومن ثم يجب ان تناقش في اوسع محفل ممكن ، أى في مؤتمر عالمي لنزع السلاح يمكن ان يتخذ مقررات فعالة . وضاف ان ذلك الاقتراح يلقى تأييد الفالبية العظمى من الدول ، ولذلك فان مهمة عقد مثل هذا المؤتمر تعتبر من أكثر المهام التي تواجه المجتمع الدولي الحاحا .

وفيما يتعلق بأعمال اللجنة المصطلحة ، قال ان وفده يشعر بأن على الرئيس ان يواصل بمساعدة اعضاء المكتب الآخرين ، الاتصال مع الدول النووية ، واقتراح عرض المعلومات المستمدة من تلك الاتصالات في الاجتماعات التالية للجنة وايراد ليها في تقرير اللجنة الى الجمعية العامة . كما اقترح ان توصي اللجنة في تقريرها بأن تدرج الجمعية العامة مسألة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح كبند مستقل في جدول اعمال الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، قائلا ان مثل هذه التوصية ستكون متشقة تماما مع ولاية اللجنة ، كما ستكون طريقة عملية لتوضيح الصلة بين المؤتمر العالمي لنزع السلاح والدورة الاستثنائية التي دعا اليها قرار الجمعية العامة ١٩٠ / ٣١ . وتكون أيضا متشقة تماما مع الموقف الذي اتخذه بلدان عدم الانحياز في المؤتمر الخامس لرؤساء الدول او الحكومات المعقود في كولومبو .

واقتراح كذلك ان توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تصدر اليها التعليمات باعداد تقرير الى الدورة الاستثنائية بشأن عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، اذ ان اللجنة تقدم بالفعل تقارير الى الدورات العادلة ، التي يكون المؤتمر العالمي لنزع السلاح مدرجا في جدول اعمالها ، ولذا فان مما له اهميته ان تفعل الشيء نفسه بالنسبة الى الدورة الاستثنائية المكرسة كليا لنزع السلاح . غير انه استدرك قائلا ان المقصود بطبيعة الحال هو ان تقدم اللجنة تقريرا مؤقتا ، على ان تتتابع فيما بعد عملها بشأن المؤتمر في ضوء النتائج التي ستسفر عنها الدورة الاستثنائية ٣٧/A/167/SR.37(A) .

واعلن مثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية انه من الملائم ان تبدأ اللجنة المخصصة علها مباشرة بـ انتهاء دورة اللجنة التحضيرية ، الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وقال ان ذلك سيقوم شاهدا على ما تبديه الدول من قلق بالغ تجاه سباق التسلح ، ودليل على رغبتها في اتخاذ تدابير فعالة لوقفه .

واستطرد قائلا ان الاتحاد السوفيaticي يحمل بدأ من اجل السلم ونزع السلاح . ولهذا السبب فإنه يؤيد عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، حيث تستطيع الدول التعبير عن آرائها بشأن كافة

جوانب سباق التسلح ، واعتماد برنامج من التدابير العملية لوقف هذا السباق . وقال ان دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، المقرر عقدها في عام ١٩٧٨ ، يمكن ان تكون مرحلة هامة في الاستعدادات لذلك المؤتمر .

وارد يقول ان احراز التقدم في النفال من أجل السلام يتوقف في المقام الاول على الجهود المتضافة لجميع البلدان . ويحظى الاقتراح الداعي الى عقد مؤتمر عالي لنزع السلاح بتأييد ساحق : فقد صادق عليه رؤساء وفود ما يقرب من ٤٠ بلدا من الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . واضاف ان اللجنة المخصصة تقوم بعمل مفيد في تحليل ما يبدى من آراء ومقترحات بشأن الموضوع ، ويجب بالتأكيد ان تواصل مهمتها .

ومضى الى القول ان ولاية اللجنة المخصصة تتالف من شقين : المحافظة على اتصالات وثيقة مع مثلي الدول الحائزة للأسلحة النووية لكي تظل على اطلاع متواصل على مواقف كل منها ، والنظر في اية تعليقات او ملاحظات ذات صلة بالموضوع يمكن ان تقدم الى اللجنة . وقد انجز رئيس اللجنة ، عملا بالجزء الاول من هذه الولاية ، قدرا كبيرا من العمل . غير ان من دواعي الاسف ان دولتين من الدول النووية لم تغيرا بعد موقفهما من مسألة عقد مؤتمر عالي لنزع السلاح .

واسترداد قائلا ان ادراج مسألة عقد مؤتمر عالي لنزع السلاح في جدول اعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، وتوصية اللجنة التحضيرية بأن تعدد اللجنة المخصصة تقريرا للدورة الاستثنائية ، تمشيا مع الاقتراح الذي قدمه الاتحاد السوفيaticي الى اللجنة المخصصة في ٤ نيسان / ابريل ١٩٧٢ ، بما مقران هامان وفیدان في آن واحد . وعلى اللجنة المخصصة الان ان توصي الجمعية العامة بأن تصدر تعليمات الى اللجنة بتقديم تقرير الى الدورة الاستثنائية بشأن المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، وسيكون ذلك بطبيعة الحال تقريرا مؤقتا تقدمه اللجنة ، التي ستواصل عملها على ضوء المناقشات التي ستدور في الدورة الاستثنائية . وقال ان الفريق العامل يجب ان يعد التقرير الذي ينبغي ان يعكس الآراء التي ابدتها الدول حول عقد مؤتمر عالي لنزع السلاح منذ تقديم تقرير اللجنة الى الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة .

وختم كلامه قائلا ان موقف الاتحاد السوفيaticي من الحاجة الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح يقوم على اهتمامه العميق باتخاذ تدابير فعالة للحد من سباق التسلح ، وتحقيق نجاح كبير في معالجة مشاكل نزع السلاح (A/AC.167/SR.38) .

بلغاريا

اعلن مثل بلغاريا ان جمهورية بلغاريا الشعبية دأبت على تأييد عقد مؤتمر عالي لنزع السلاح . وقال ان بلده على اقتناع عميق بأن الحاجة الى مثل هذا المؤتمر تتزايد الحاجا يوما بعد يوم بالنظر الى سباق التسلح غير المتوقف ، الذي تدعنه دوائر عسكرية معينة معروفة جيدا . وقال انه يتفق تماما مع البيان الذي القاه في اليوم السابق مثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

بما مفاده ان الاسباب التي تدعو الى عقد المؤتمر ما زالت قائمة ، وان اهميتها تتزايد باستمرار ، ذلك ان المعدل الذى يتسارع به سباق التسلح يتجه الى تجاوز التدابير الرامية الى خفضه والتحكم فيه ، مما يسبب قلقا عاليا يمكن تفهمه . واضاف ان المهمة الخاصة التي تواجه العالم الان هي توجيه اراده وجهود جميع البلدان ، ولاسيما البلدان النامية ، نحو التوصل الى حل مرض لتلك المشكلة الأساسية .

واستطرد مثل بلغاريا قائلا ان جمهوريه بلغاريا الشعبية مقتنعة بأن الدعوه الى انعقاد محفل دولي مطلع ، مثل المؤتمر العالمي لمنع السلاح ، سيكون قوة دافعه رئيسية نحو مناقشه شامله لجميع نواحي نزع السلاح ، وسيبرز اكثرا المهام الحالى الحاها في هذا الميدان ، وسيبيين التدابير العملية التي ينبغي اتخاذها لتحقيق النجاح . واعلن ان دوره الجمعية العامة الاستثنائية المكرسه لنزع السلاح خطوه في الاتجاه الصحيح يتبين ان تكون مرحلة هامة في الاعداد للمؤتمر . واعرب عن ارتياحه تجاه العمل الذى انجزته اللجنة التحضيرية التي اتخذت عددا من التوصيات الهامة والبناءه واردف قائلا انه مما يدعو الى الاسف ان دولتين نوبتين تواصلان خلق العقبات امام الاعداد الناجح للمؤتمر . ولكن جهود اللجنة المخصصة ، التي تعكس آمال وتطبعات الأغلبية الكبيرة من الدول الأعضاء في الام المتحدة ، ان تستمر وتتكشف . ولابد من ان يعكس التقرير الذى سيصدره الفريق العامل الاراء التي ابدتها الحكومات في اعقاب تقديم التقرير السابق (A/AC.167/SR.39) .

بولندا

اشار مثل بولندا الى ان الامين العام قد استرعى الانتباه ، عند افتتاح الدورة التنظيمية للجنة التحضيرية لدوره الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، الى انه يصعب توقع ان تهمل الام المتحدة ان تؤدى عملها على اساس الميثاق والقانون الدولي ما لم تنجح في احراز تقدم هاما في ميدان نزع السلاح . فعندئذ فقط يكون من المستطاع خلق جهاز لنظام عالمي يقوم على المسؤولية الجماعية في مناخ من الثقة الدولية . ومع كون سباق التسلح يشكل اضخم العقبات المنفردة امام تحقيق تقدم فعال ، فان الحاجة الى نزع السلاح تصبح ذات الحاجه متزايد .

ومضى قائلا ان فكرة المؤتمر العالمي لمنع السلاح قامت لتلبى تلك الحاجة ، واستهدفت ، بوصفها نتيجة للانفراج السياسي المتزايد ، ان تمدد الى المجال العسكري التقدم العالمي المحرز في المجال السياسي . اما اولئك الذين يعارضون المؤتمر فانهم يفعلون ذلك على اساس مواقف نفعية ، لا نتيجة لرغبة في تلبية التطلعات الحقيقية لبلدانهم .

وقال ان فكرة عقد مؤتمر عالي لمنع السلاح قد ترسخت عبر السنين ، على الرغم من اساليب الاعاقة والتسويف ، واكتسبت مزيدا من الزخم بالقرار الخاص بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح ، مما يساعد في ضمان وضع الاستعدادات الكافية للمؤتمر .

وارد قائلًا ان الجمعية العامة اعترفت ، بطلبها من اللجنة المخصصة تقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين " وفقاً للإجراء المعمول به في اللجنة " (القرار / ٣١ / ١٩٠) ، بان ولاية اللجنة لم يتضاعل نطاقها ، بل وأن الدورة الحالية للجنة تعتبر في حينها وضرورة اذا اراد للأمم المتحدة ان تستجيب لاحتياجات الحالة الدولية الراهنة .

واستطرد يقول انه سيكون على اللجنة المخصصة ، عند تنظيم اعمالها ، ان تضع نصب عينيهما ثلاثة جوانب رئيسية لعملها تتعلق بمضمون ذلك العمل : أولها ، انها ما زالت تعمل بجهة از لفاوضات نزع السلاح تطلب تثبيته اكثر من ٢٥ عاماً ، ويحتاج الى حافز فعال لا يمكن توفيره الا عن طريق محفل عالمي مثل المؤتمر العالمي لنزع السلاح . ويشمل هذا الجهاز المناشط الثنائية والإقليمية والعالمية ، ويتضمن مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ومحادثات فيينا ، التي اعرب عن ثقته من انها ستنجح شريطة ان تقوم على اساس نظرية عن الانتقاد من امن جميع الاطراف المعنية . وما لا شك فيه ان نجاحها سيؤثر تأثيراً ايجابياً في الجهد المبذولة في المحافل الدولية .

ثانيها ، ان فكرة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح كانت ثمرة المتابرة في العمل ، لاسيما من جانب بلدان عدم الانحياز . فقد اصدرت المجتمعات الرفيعة المستوى المتالية التي عقدتها تلك البلدان ، وبلغت ذروتها بالمؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في كولومبو ، اعلانات وقرارات تأيداً لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وفضلاً عن ذلك فقد عبرت البلدان الاشتراكية عن التأييد المستمر لذلك المؤتمر ، وهو ما تشهد به وثائق اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاطراف في معايدة وارسو ، الذي عقد في بوخارست في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٦ . وقال ان السياسة الخارجية لبلده في الشهور الاخيرة تمثلت في التأكيد من جديد على الرغبة في عقد ذلك المؤتمر وعلى قيادته السياسية ، كما يتضح من عدد من الوثائق التي تم الاتفاق عليها خلال المحادثات بين الزعماء السياسيين في بولندا والزعماء السياسيين في البلدان الاخرى ، بما في ذلك بلدان عدم الانحياز .

ثالثها ، انه توجد صلة واقعية وتنظيمية وثيقة بين الدورة الاستثنائية القادة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، والمؤتمر العالمي لنزع السلاح . وقال ان هذه العلاقة متصلة في موضوع مضمون كل من هذين الاجتماعين وفي الاعتقاد الراسخ في انه ينبغي اعتبار الدورة الاستثنائية مرحلة هامة في العملية المؤدية الى المؤتمر العالمي لنزع السلاح وقد تمثلت هذه العلاقة ايضاً في قرار الجمعية العامة رقم ٣١ / ١٩٠ بشأن المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، الذي احاط علماً بقرار عقد دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح ، وفي القرار رقم ٣١ / ١٨٩ بشأن الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، الذي اشار الى الاقتراح الصادر عن المؤتمر الخامس لرؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز بما معناه ان يتضمن جدول اعمال الدورة الاستثنائية مسألة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح بهدف الحفز على نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة . وقال ان محتويات هذين القرارات ، وال موقف الثابت لبلدان عدم الانحياز ، تتطابق تماماً مع النهج الذي يتبعه بلده

ولا حظ مثل بولندا مع الارتياح ان زعماً بولندا وايران أكدوا من جديد في بيانهم المشترك ، الصادر قبل ايام فقط ، ان دورة الجمعية العامة الاستثنائية القادة المكرسة لمنع السلاح يجب ان تكون خطوة هامة على الطريق نحو عقد مؤتمر عالي لمنع السلاح . وأكيد مثل بولندا انه بفضل الجهد الدولي لدول عديدة ، بما في ذلك المجتمع الاشتراكي ، أصبحت فكرة عقد دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لمنع السلاح ، وفكرة عقد مؤتمر عالي لمنع السلاح ، وشيقتي الارتباط . وبينما اسهم الاقتراح بعقد المؤتمر في اتخاذ المقرر الخاص بعقد الدورة الاستثنائية ، فإن الدورة الاستثنائية ستكون بدورها مرحلة تحضيرية رئيسية للمؤتمر .

واستطرد قائلا ان التنفيذ الصالحي لمقررات ملزمة حقا يتخذها محفل عالي مثل المؤتمر العالمي لمنع السلاح ، هو وحده الذي يمكن ان يوفر التدابير العاجلة والفعالة لمنع السلاح ، التي تعتبر اليوم ضرورية اكثر من اى وقت مضى . فلم يحدد بمقدور المجتمع الدولي ان يقبل انصاف الحلول التي تبدأ وتنتهي باعلانات رسمية .

وارد فيقول ان الافتقار الى احراز تقدم اكبر في ميدان نزع السلاح يعرقل بصورة خطيرة عملية الانفراج ، اذ ان الانفراج السياسي وحده لن يكون كافيا في الامد الطويل ؛ بل يجب ان يقترن بتطورات مماثلة في الميدان العسكري .

وقال ان الجهد غير الفعالة في ميدان نزع السلاح لا تسفر الا عن تشجيع الدول على تحسين ما لديها من ادوات التدمير . ويصدر باستمرار ما يذكرنا من جديد بالأخطر المتزايدة التي يواجهها العالم ، ولذا فان من شأن مؤتمر عالي لمنع السلاح ان يساعد في تبديد كثير من أسى وأمخاوف التي تساور البشرية ، وفي توفير حافز جديد للجهود الرامية الى اثبات ان الانفراج عملية دائمة ولا رجعة فيها .

ومضى قائلا انه نتيجة لعمل اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لمنع السلاح ، اراد تعزيز الصلة الحضوية بين المؤتمر العالمي لمنع السلاح والدورة الاستثنائية ثم اعرب عن امل الوفد البولندي في ان تبت الدورة الاستثنائية في موعد محدد لعقد المؤتمر ، وأن تصدر توصية تتعلق بمتطلبات اختصاصه المضموني ، وان تنشئ لجنة تحضيرية للمؤتمر تسند اليها ولاية سلية . واختتم بيادنه بالقول ان المؤتمر العالمي لمنع السلاح سيقيم تنفيذ مقررات الدورة الاستثنائية ، وسيكون مخولا سلطة اتخاذ تدابير عملية وملزمة لمنع السلاح ، ويمكن ان يصبح حافزا قويا للجهود الدولية في ميدان نزع السلاح ، ومحفلا عاليا السلطة وواسع الاطلاع لتلك الجهد (A/AC.167/SR.38).

تشيكوسلوفاكيا

اعرب مثل تشيكوسلوفاكيا عن اعتقاده بأن البيان المشترك الذي اصدرته تشيكوسلوفاكيا وايران في اعقاب زيارة قام بها شاه ايران لتشيكوسلوفاكيا ، توضح الدلالات التي تعلقها شعوب العالم على

وقف سباق التسلح وعلى عملية نزع السلاح ، وكذلك آنية مهمة اللجنة المتمثلة في الدعوة الى عقد المؤتمر العالمي لنزع السلاح . وقال ان البيان المشترك يعرب عن التأييد لعقد الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح .

واستطرد قائلا انه تم احراز بعض التقدم في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية وان الاستعدادات للدورة الاستثنائية بدأت تأخذ شكلاما ملمسا ، على الرغم من ان صياغة الوثائق الرئيسية تعتبر احدى المهام الهاامة للدورة المقبلة للجنة التحضيرية . وقال ان الدعوة الى عقد الدورة الاستثنائية هو نتيجة للجهود التي بذلتها بلدان عدم الانحياز ، ويجب ان تشكل خطوة رئيسية نحو عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح يرسى اساسا صلبا لنزع السلاح على اوسع نطاق ممكن ، وفي ظل رقابة دولية صارمة . ولذلك فان وفده يود ان يكرر تقديره للنهج البناء جدا الذي اتبعته بلدان عدم الانحياز في سعيها الى ايجاد حل لأكثر المشاكل الحاكما وصعوبية في العلاقات الدولية الراهنة . واذا اتبعت جميع الدول الاعضاء في الام المتحدة ، ولاسيما جميع الدول النووية ، نهجا يتسم بالمسؤولية امكنا للدورة الاستثنائية ان تصبح حدفا فاصلا في التاريخ الطويل لمفاوضات نزع السلاح ، مما يوفر الزخم لبذل جهود اكبر من جانب القوى التقديمية في العالم ، التي يتزايد ادراكم للتهديد الرهيب الذي يشكله سباق التسلح المستمر بالنسبة الى البشرية جمعاء .

على انه استدرك قائلا انه يجدر التشديد على ان الدورة الاستثنائية يجب ألا تفهم على انها اكثرا من مرحلة وسيطة ؛ وان الهدف الرئيسي يجب ان يظل عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . وقد اثبتت التطورات العالمية منذ الدورة الماضية للجمعية العامة ، مرة اخرى ، الضرورة الملحة لعقد مثل هذا المؤتمر . فهناك دوائر قوية مازالت تعتقد ان المشاكل الدولية المفقودة يمكن أن تحل ، لا بطول الأناة ومارسة المفاوضات بطريقة رشيدة ، وانما عن طريق اخلال توازن القوى في العالم ، والمضي في استحداث اسلحة اشد تدميرا .

واضاف قائلا ان اللجنة المخصصة قد بذلت مجاهدا هاما للوفاء بالولاية التي اوكلتها اليها الجمعية العامة . ومع ذلك فان اللجنة قد صارت العرائض طوال عملها نتيجة لموقف العضوين اللذين لا يشتركان في عملها . وقال ان عملية نزع السلاح على نطاق العالم لا يمكن ان تكون فعالة الا اذا شاركت جميع البلدان في الاعداد لها ، وخاصة البلدان الحائزه للأسلحة النووية . وعلى جميع اعضاء اللجنة المخصصة ، ولاسيما الدول الرئيسية ، المشاركة نشطة في عمل اللجنة بهفية ضمان التقدم (A/AC.167/SR.39) .

الجمهورية الديموقراطية الالمانية

لاحظ مراقب الجمهورية الديموقراطية الالمانية انه ليس مفاجئا قيام البلدان الاشتراكية بالاعراب باصرار خاص عن تأييد ها لعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وذلك لأن النضال من أجل وقف سباق التسلح لصالح البشرية انما ينسجم مع البنيان الاجتماعي للبلدان الاشتراكية . فمنذ عام ١٩١٧ ، في

في اعقاب ثورة تشرين الاول /اكتوبر ، والاتحاد السوفيaticي يدعوا الى نزع السلاح العام ، وقد قدم بتاييد متزايد من جانب عدد من البلدان الاخرى ، اقتراحات بذلك المعنى . وقال انه اصبح من الواضح ، في الشهور الاخيرة ، ان فكرة عقد مؤتمر عالي لنزع السلاح تلقى تأييداً متزايداً الاتساع . وقد سعت دوائر معاينة الى منع ادراج مسألة المؤتمر في جدول اعمال الدورة الاستثنائية ، ولكن تلك المحاولة باءت بالفشل . وقررت اللجنة التحضيرية ايضاً ان توصي الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، بـمطالبة اللجنة المخصصة بتقديم تقرير بهذا الشأن الى الدورة الاستثنائية ، وهي فكرة اشيرت بالفعل في اللجنة المخصصة نفسها . ومضى قائلاً ان التوصية تعتبر توصية منطقية ، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه الان هو ما اذا كان ينبغي ان تقرر الجمعية العامة توسيع ولاية اللجنة حتى يمكن تقديم آراء محددة لاعداد وعقد مؤتمر عالي لنزع السلاح . وقال ان وفده يؤيد توصية بهذا المعنى .

واستطرد قائلاً ان دولتين بوجه خاص تعارضان عقد مؤتمر عالي لنزع السلاح ، وهذا عامل خطير يلقي ظلالاً من الشك على مدى اخلاص الآراء التي تعرب عنها هاتان الدولتان فيما يتعلق باستعدادهما لنزع السلاح . وتفكر الدولتان المعنيتان في الوقت الحالي في مفاهيم وتدابير تتجه الى التعجيل بسباق التسلح . واضاف ان على تلك الدول التي تؤيد تأييداً حقيقياً عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ان تعبر بقوة اكبر عن تأييدها للفكرة ، لأنها لا ينبغي السماح للدولتين اللتين تعارضان المؤتمر بتحديد مسار الأحداث الدولية بطريقة تتناقض مع الارادة العامة . ومضى قائلاً ان اللجنة المخصصة كانت فعالة في الترويج لفكرة عقد مؤتمر عالي لنزع السلاح ، وأعرب عن امله ان يسترعي تقرير اللجنة الى الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة الانتباه بوضوح الى الوضع الدولي الايجابي فيما يتعلق بالمؤتمرات (A/AC.167/SR.39) .

منفوليما

اعلن ممثل منفوليما ان الحاجة الى عقد مؤتمر عالي لنزع السلاح أخذت في التزايد . وقال ان الوقت قد حان لاتخاذ اجراء دولي لوقف سباق التسلح ، ولتمهيد الطريق أمام نزع سلاح حقيقي . وسيطلب ذلك جهود كل الدول ، صغيرها وكبیرها ، النووية منها وغير النووية . وأشار في هذا الصدد ، الى ان اقتراحاً قد قدم في المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز بأن يدرج في جدول اعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية القاعدة المكرسة لنزع السلاح بند عن المؤتمر العالمي لنزع السلاح . وقال ان وفده لا ينظر بطبيعة الحال الى الدورة الاستثنائية بوصفها بدلاً لمثل ذلك المؤتمر ، ولكن على انها خطوة هامة في ذلك الاتجاه .

ومضى قائلاً ان وفده يعلق اهمية كبيرة على اللجنة المخصصة التي قامت بالفعل بالكثير من العمل المفيد . ويجب على اللجنة ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٠ / ٣١ ، ان تحافظ على اتصال وثيق بممثلي الدول الحائزة للأسلحة النووية ، والنظر في آلية تعليقات تقدم اليها . وبناءً عليه فإن

الوفد المنفولي يؤيد الاقتراح السوفيaticي بأن توصي اللجنة ، عند اعداد تقريرها للجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ، بادرارج مسألة عقد مؤتمر عالمي لمنع السلاح في جدول اعمال الدورة الاستثنائية كبند مستقل ، وبأن تعهد الجمعية العامة الى اللجنة باعداد تقرير عن ذلك البند (A/AC.167/SR.37).

وأكد مثل منفولي اعتقاد وفده بأن مشكلة وقف سباق التسلح ، وتحقيق نزع السلاح ، مشكلة ملحة بصورة خاصة ، ولا سيما بالنظر الى الحاجة الملحة الى استكمال الانفراج السياسي بانفراج عسكري ، وبالنظر الى الخطر الحقيقي المتمثل في ظهور أسلحة اشد فتكا .

وقال انه سبق لوفده ان اعلن ان الوقت قد حان لاتخاذ اجراء دولي حاسم لوقف سباق التسلح على اساس عالمي . ويلقى الاقتراح بالدعوة الى عقد مؤتمر عالمي لمنع السلاح تأييدا واسعا ، كما يظهر من الردود التي يتلقاها الامين العام من كثير من الدول عارضة فيها آراءها فيما يتعلق بدور الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح . وأضاف ان وفده يرى ان تقرير اللجنة المخصصة يجب ان يعكس آراء الدول المؤيدة لعقد مؤتمر عالمي لمنع السلاح ، كما وردت في تلك الردود .

ومضى قائلا ان وفده صرح في دورة نيسان / ابريل للجنة المخصصة بأن من المنطقي ان تطلب الجمعية العامة الى اللجنة تقديم تقرير الى الدورة الاستثنائية . وقد اوصت اللجنة التحضيرية بالفعل الجمعية العامة بأن تطلب من اللجنة المخصصة تقديم تقرير خاص الى الدورة الاستثنائية عن حالة عملها ، وبأن يتضمن تقرير اللجنة المخصصة الى الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ذلك الاقتراح .

واستطرد قائلا ان الدورة الاستثنائية يجب ان تشكل خطوة رئيسية الى الامام باتجاه عقد مؤتمر عالمي لمنع السلاح . وعليها ان تبنت في ماهية التدابير العملية التي يتبعين اتخاذها لاعداد المؤتمر وتنظيمه . وقال ان باستطاعة اللجنة المخصصة ان تقدم اسهاما حقيقة في ذلك الاتجاه ، لا سيما بأن تقترح في تقريرها الى الدورة الاستثنائية تاريخا محددا لعقد المؤتمر ، وبأن تبدي آراءها حول انشاء لجنة تحضيرية للتنظيم العملي للمؤتمر . واعلن اسف وفده العميق لأن دولتين نوويتين لم تغيرا موقفهما المعروفيين فيما يتعلق باتخاذ تدابير حاسم يستهدف صيانة أمن البشرية (A/AC.167/SR.39).

هنفاريـا

لاحظ مثل هنفاريـا ان عددا من الظروف قد تغير منذ انتهاء الدورة الأخيرة للجنة المخصصة في عام ١٩٧٦ . فقد قررت الدورة الحادية والثلاثون للجمعية العامة باتفاق رأى عقد دورة استثنائية مكرسة لنزع السلاح اقتناعا منها بأنه يجب بذلك كل جهد لتعبئة امكانيات المجتمع الدولي لتعزيز نزع السلاح ، وبأن مثل تلك الدورة يجب ان تكون خطوة رئيسية نحو الهدف النهائي ، ألا وهو نزع

السلاح العام الكامل . وقال انه لا يمكن للدورة الاستثنائية - وفي الحقيقة لأى اجراءات لنزع السلاح - ان تتکلل بالنجاح الا اذا اعد لها اعدادا دقيقا ، وكان كل مشترك فيها على علم تام بآراء كل المشترکين الآخرين . وعلى الدورة الاستثنائية ان تسهم في تلك العملية ، غير انه يجب الا تعتبر الدورة بدليلا للمؤتمر العالمي لنزع السلاح ، لأن كلا التجمعين سيكونان معلمين رئيسيين في عملية نزع السلاح . واعلن ان عمل اللجنة المخصصة ، وعمل اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية ، يجب ان يكونا مكملين احدهما للآخر ، لأن الدورة الاستثنائية تستطيع ، بالتعاون المتبادل ، ان تکل تحقيق مقاصد المؤتمر العالمي لنزع السلاح . ولذلك يعتبر المؤتمر خير اطار يمكن في داخله توحيد المجتمع الدولي في الكفاح من اجل نزع السلاح (A/AC.167/SR.39) .

ولا حظ مثل هنفاري ان وفده كان منذ البداية داعية نشطا لعقد مؤتمر عالي لنزع السلاح ، اذ ان مثل هذا المؤتمر يعتبر انساب محفل يمكن ان تناقش وان تتخذ فيه تدابير فعالة فيما يتعلق بـ نزع السلاح . ولذلك فان الحكومة الهنفارية تتعلق اهتمام كبيرة على عمل اللجنة المخصصة . واعرب عن سروره لأن الدورة الأخيرة لمؤتمرلجنة نزع السلاح ، وللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لـ نزع السلاح ، تظاهر ان زيارة في الأنشطة الموجهة نحو نزع السلاح . وقال انه ليس هناك ما يدعو اللجنة المخصصة التي تجتمع فور ختام الدورة الثالثة للجنة التحضيرية ، الى التخوف من أى تداخل مع عمل هذه الاختير ، اذ ان نزع السلاح مسألة مقدمة يجب معالجتها بعدد من الطرق ، من خلال العمل الثنائي والاقليمي والعالمي . ومن شأن تحقيق نتائج ايجابية في احد محافل نزع السلاح الحفز على التقدم في المحافل الاخرى ، وسيسهم النجاح في اللجنة المخصصة في النجاح في الدورة الاستثنائية وفي المؤتمر نفسه .

وارد فيقول ان دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لـ نزع السلاح ، والمؤتمـر العالمي لـ نزع السلاح ، لا يستبعد احدهما الآخر ، بل هما مكملان لبعضهما بعضـا . و اذا كلـل عمل الدورة الاستثنائية بالنجاح ، اوجد ذلك ظروفا افضل لعقد مؤتمر عالي لـ نزع السلاح . ولذلك يكون من الجوهرى بالنسبة الى اللجنة المخصصة ان تواصل عملها ، وبالنسبة الى الجمعية العامة ، ان تقرر توسيع ولاية اللجنة . وأعلن ان هناك اتفاقا عاما على ان تمضي الدورة الاستثنائية بـ مهمة بحث الدعوة الى عقد مؤتمر عالي لـ نزع السلاح ، وان الفقرة ١٨ من التقرير المرحلي الذى قدمته اللجنة التحضيرية الى الجمعية العامة توصى بمطالبة اللجنة المخصصة بتقديم تقرير خاص الى الدورة الاستثنائية عن حالة عملها . واختتم بيانه بالقول انه يتتفق مع اولئك الذين يرغبون في أن يتضمن تقرير اللجنة المخصصة آراء الدول الحائزـة للأسلحة النووية ، كما طلب قرار الجمعية العامة ١٩٠ / ٣١ ، وكذلك اشارات مناسبـة الى الملاحظـات التي قد تـمـها الحكومـات منذ تـقـرـيرـ اللجنةـ الأخيرـ (A/AC.167/SR.39) .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre librairie ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
